الأمم المتحدة

A/RES/72/231

الجمعية العامة

Distr.: General
19 January 2018

الدورة الثانية والسبعون
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/72/423/Add.1)]

٢٣١/٧٢ – متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[١] وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٢] المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمده مؤتمر استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، المعقود في أنطاليا، تركيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، والذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٤/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، الذي أهابت فيه الجمعية بجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة الالتزام بتنفيذ الإعلان،

وإذ تؤكد من جديد الهدف الشامل لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وإتاحة رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا،

---

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

240118 190118 17-23308 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[٣] ودخوله حيز النفاذ باكرا، وتشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، كما تشجع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٤] التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك حسب الاقتضاء وفي أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بالخطة الحضرية الجديدة المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ في كيتو، إكوادور،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٣٨/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨/٢٠١٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

١ - ***تحيط علما*** بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[٥] وعن التخفيف من أزمات أقل البلدان نموا وبناء قدرتها على الصمود[٦]، وكذلك

(٣) المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، القرار 1/CP.21.

(٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٥) A/72/83-E/2017/60.

(٦) A/72/270.

بتقرير مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المعنون ”حالة أقل البلدان نموا عام ٢٠١٧“[٧]؛

٢ - ***تهيب*** بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تعزيز الشراكة العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نموا ضمن إطار جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول[٢] ضمانًا لتنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، وذلك في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٨]، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٩]، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠ وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٣]، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[١٠]، والخطة الحضرية الجديدة[١١]؛

٣ - ***تدعو*** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

٤ - ***تشير*** إلى القرار الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نموا، وتشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخرا وبرنامج عمل اسطنبول على جميع الصعد، وتشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

٥ - ***تلاحظ مع التقدير*** أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تشتملان على عدد من التحديات والأولويات الإنمائية الرئيسية لأقل البلدان نموا؛

٦ - ***تؤكد من جديد*** الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول والتوصيات الواردة في الإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠[١٢]؛

٧ - ***تشير*** إلى أهداف برنامج عمل اسطنبول المتمثلة في: تعزيز الحكم الرشيد على جميع المستويات، بتعزيز العمليات والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون؛ وزيادة الكفاءة والاتساق والشفافية والمشاركة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان؛ والحد من الفساد؛ وتعزيز قدرة حكومات أقل البلدان نموا على القيام بدور فعال في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية؛

---

(٧) متاح على: unohrlls.org/custom-content/uploads/2017/07/State-of-the-LDCs_2017.pdf.

(٨) القرار ١/٧٠.

(٩) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(١٠) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(١١) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١٢) القرار ٢٩٤/٧٠، المرفق.

٨ - ***تؤكد من جديد*** احتياج أقل البلدان نموا، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفا، إلى دعم عالمي معزّز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتهيب بالمجتمع الدولي في هذا الصدد أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج عمل اسطنبول وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في أقل البلدان نموا وضمان متابعة ورصد متسقين لتلك الخطط وأن يعمل على تعزيز هذا الدعم؛

٩ - ***تسلّم*** بأن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة سيتوقفان على توافر موارد عامة محلية إضافية كبيرة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتكملتها، حسب الاقتضاء، بمساعدة دولية، وأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تسلمان بالأهمية المركزية لتعبئة الموارد المحلية التي يؤكدها مبدأ المسؤولية الوطنية؛

١٠ - ***تسلّم أيضا*** بأنّ أقلّ البلدان نموا قد بذلت جهودا كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، إلا أنّه يلزم إحراز مزيد من التقدم؛

١١ - ***تشجع*** أقل البلدان نموا على أن تقوم، وفقا لخططها وأولوياتها الوطنية وبدعم كامل من شركائها في التنمية، بتطوير قدراتها على تتبع المعاملات المالية وإدارة الضرائب وتنظيم الجمارك ومضاعفة الجهود الرامية إلى خفض التدفقات المالية غير المشروعة إلى حد كبير بحلول عام ٢٠٣٠، بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، وذلك بوسائل تشمل مكافحة التهرب من دفع الضريبة والفساد من خلال تعزيز القواعد التنظيمية الوطنية، وتشجع أيضا الأمم المتحدة والهيئات الدولية المعنية الأخرى على المساعدة في دعم هذه الجهود، وفقا لولاية كل منها؛

١٢ - ***تسلّم*** بأنّ الأعمال التجارية والاستثمارات والابتكارات الخاصة هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع وإيجاد فرص العمل، وبأن تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النظام المالي الدولي المستقر، هي عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية؛

١٣ - ***تعرب عن قلقها*** من تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا بنسبة ١٣ في المائة إلى ٣٨ بليون دولار في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، مع استمرار التركيز على الصناعات الاستخراجية والصناعات المتصلة بها، وتشدد على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة على جميع المستويات من أجل زيادة تسريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا؛

١٤ - ***تعرب أيضا عن قلقها*** من أنه رغم احتياج أقل البلدان نموا إلى دعم عالمي، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إليها بنسبة ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، وفقا للأرقام الأولية، وتؤكد الحاجة الملحة إلى عكس هذا الانخفاض، معربةً في الوقت نفسه عن تقديرها لتلك البلدان القليلة التي وفت بالتزاماتها أو تجاوزتها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لتحقيق غايات إنمائية، والتي بلغت أو تجاوزت هدف تخصيص ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نموا، وتحث جميع البلدان الأخرى على تكثيف الجهود لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية وبذل جهود ملموسة إضافية لبلوغ مستهدفات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتكرر تأكيد أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال حاسما، وتهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالتزاماتهم

في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في استهداف توفير ما لا يقل عن ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتؤكد من جديد، في الوقت نفسه، أن أحد الأغراض الهامة لاستخدام التمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو التحفيز على تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

١٥ - ***تشعر بالتفاؤل*** إزاء أولئك الذين يخصصون لأقل البلدان نموا نسبة لا تقلّ عن ٥٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمونها؛

١٦ - ***ترحب*** بالجهود المتواصلة المبذولة لتحسين نوعية التعاون الإنمائي وأثره وفعاليته والجهود الدولية الأخرى المبذولة في مجال التمويل العام، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها؛

١٧ - ***تؤكد مجددا*** أنّ أحد الأغراض الهامة للتمويل العام الدولي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية، هو التحفيز على تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

١٨ - ***تهيب*** بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد مكملا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه؛

١٩ - ***تعرب عن قلقها*** لتقلص الصادرات السلعية لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٥ في المائة، وهي نسبة أكبر بكثير من نسبة انخفاضها في عام ٢٠١٤، ولانخفاضها مرة أخرى بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٦، مما أدى إلى انخفاض كبير في نصيبها من صادرات البضائع العالمية الذي بلغ ٠,٩٤ في المائة في عام ٢٠١٦، وتهيب بأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية اتخاذ التدابير اللازمة لعكس هذا الاتجاه بغية مضاعفة حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠[(١٣)]؛

٢٠ - ***تسلم*** بأن أقل البلدان نموا تواجه أوجه قصور كبيرة في الهياكل الأساسية، بما في ذلك في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤكد من جديد الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية المستدامة ذات النوعية الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها وتتوافر لها مقومات البقاء وإلى تعزيز الربط بين الهياكل الأساسية من خلال إجراءات ملموسة، وتعظيم أوجه التآزر في تخطيط الهياكل الأساسية وتطويرها؛

٢١ - ***تسلّم أيضا*** بالإمكانيات الكبيرة التي يتيحها التكامل الاقتصادي والترابط على الصعيد الإقليمي لتعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، وتشدد على ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي والاتفاقات التجارية الإقليمية لتحسين الاتصال والقدرة التنافسية، وزيادة الإنتاجية، وخفض تكاليف المعاملات، وتوسيع الأسواق؛

٢٢ - ***تؤكد*** ضرورة أن يظل المجتمع الدولي يقظا في رصد حالة ديون أقل البلدان نموا وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، بطرق منها اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الدين، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء، وذلك في ما يتعلق بالديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص

(١٣) انظر القرار ١/٧٠.

على السواء، وتكرر تأكيد التزامها بالعمل من خلال المبادرات القائمة مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتعيد تأكيد أهمية الشفافية في إدارة الديون؛

٢٣ - ***تسلم*** بأن مسؤولية إبقاء الديون في مستويات يمكن تحمُّلها تقع على عاتق البلدان المقترضة، وتقر في الوقت نفسه بأن المقرضين يتحملون أيضا مسؤولية الإقراض بطريقة لا تقوض قدرة البلد على تحمل الديون، وتشير إلى ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها، وتشجع الدول الأعضاء على العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن المبادئ التوجيهية لمسؤوليات المدينين والدائنين في إقراض الكيانات ذات السيادة والاقتراض منها، استنادا إلى المبادرات القائمة؛

٢٤ - ***تسلم أيضا*** بأهمية تطوير أسواق رأس المال المحلية في أقل البلدان نموا التي يمكن أن تساعد في توجيه مجموعة متزايدة من المدخرات المحلية نحو الاستثمارات المنتِجة؛ وتؤكد من جديد الالتزام بتعزيز الدعم الدولي في تنمية أسواق رأس المال المحلية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا؛ وتؤكد من جديد أيضا التزامها بالعمل على تعزيز بناء القدرات في هذا المجال، بوسائل منها المحافل الإقليمية والأقاليمية والعالمية لتبادل المعارف والمساعدة التقنية وتبادل البيانات؛

٢٥ - ***تسلم كذلك*** بما لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية الدولية الأخرى من إمكانيات كبيرة في مجال تمويل التنمية المستدامة وتوفير الدراية الفنية لأقل البلدان نموا؛

٢٦ - ***تدعو*** الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى إبقاء مسألة نظم تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا في جدول أعمال المجلس، وذلك بهدف تعزيز الفعالية العامة للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا وقدرة هذه البلدان على جذب هذا الاستثمار، وتحيط علما بالجهود المنسقة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد[١٤]؛

٢٧ - ***ترحب*** بإنشاء وتفعيل بنك التكنولوجيا لصالح أقل البلدان نموا، وتحيط علما مع التقدير بالمساهمات التي قدمتها تركيا والتعهدات التي قطعتها بلدان أخرى، وتدعو الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى بنك التكنولوجيا لضمان تشغيله بفعالية؛

٢٨ - ***تعرب عن بالغ قلقها*** لأن أقل البلدان نموا تتأثر على نحو غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ بسبب القيود الشديدة التي تحد من قدراتها، ومن هذه الآثار الجفاف المستمر والنوازل الجوية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتحات الساحلي، وتسرب المياه المالحة، والفيضانات الناجمة عن تفجّر البحيرات الجليدية، وتحمض المحيطات، والارتفاع في وتيرة الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان، فضلا عن زيادة آثارها، ممّا يشكل خطرا إضافيا يهدد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتعرب عن قلقها لأن النساء والفتيات كثيرا ما يتضررن على نحو غير متناسب من آثار تغير المناخ والمشاكل البيئية الأخرى؛

٢٩ - ***تدرك*** أوجه التآزر القائمة بين تنفيذ اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسلّم بأهمية مواصلة تقديم الدعم

(١٤) انظر CEB/2017/4، الفقرة ٤٤.

والتعاون الدولي فيما يتعلق بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وبتعزيز القدرة على الصمود، وتشدد على ضرورة توفير موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من مصادر متنوعة، بما في ذلك المصادر العامة والخاصة، وتبرز الاحتياجات المحدّدة والظروف الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك القابلة للتأثر بوجه خاص بالآثار الضارة لتغير المناخ، وتسلم بأن الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث تسهم في التنمية المستدامة، وفي هذا الصدد تشدد على أهمية تعزيز نظم الحد من مخاطر الكوارث والإنذار المبكر بها من أجل التقليل إلى أدنى حد من عواقب الكوارث؛

٣٠ - ***تؤكد من جديد*** أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للناس كافة أمور أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف وتحقيق التنمية المستدامة، وتكرر تأكيد الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما يشمل وضع إجراءات وتوجيه استثمارات محددتي الهدف لدى صياغة وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية في أقل البلدان نموا؛

٣١ - ***تسلم*** بأن هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان تمتع جميع الشباب، بمن فيهم الفتيات، بإمكانية الحصول على فرص التعلم مدى الحياة وتكافؤ فرص الحصول على التعليم الجيد بجميع مراحله، التي تشمل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي وفوق الثانوي، فضلا عن التدريب التقني والمهني، وتلاحظ مع القلق في هذا الصدد عدم إحراز تقدم في سد الفجوات بين الجنسين في إمكانية الالتحاق بالتعليم الثانوي ومواصلته وإتمامه، وتسلم بالحاجة إلى مواصلة توفير أماكن ومنح دراسية والطلاب والمتدربين من أقل البلدان نموا، ولا سيما في ميادين العلوم والتكنولوجيا وإدارة الأعمال والاقتصاد، وتشجيع معاهد التعليم العالي، حسب الاقتضاء، على تخصيص أماكن ومنح دراسية من هذا القبيل؛

٣٢ - ***تسلّم أيضا*** بأنّ تعزيز المشاركة وتمكين المجتمع المدني والشباب والنساء وتعزيز الإجراءات الجماعية هي أمور من شأنها أن تسهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٣٣ - ***تكرر تأكيد*** أن التمثيل الأكثر فعالية لأقل البلدان نموا في صنع القرار على الصعيد العالمي يمكن أن يحسن البيئة الدولية المواتية لتنمية هذه البلدان، وتكرر أيضا تأكيد أن النظام الاقتصادي الدولي والبنية الاقتصادية الدولية ينبغي أن يكونا شاملين للجميع وأن يستجيبا للاحتياجات الإنمائية الخاصة لأقل البلدان نموا، بما يضمن فعالية مشاركتها وصوتها وتمثيلها على جميع المستويات؛

٣٤ - ***تؤكد*** الحاجة إلى التقليل من ضعف أقل البلدان نموا إزاء الصدمات والكوارث الاقتصادية والطبيعية والبيئية وحيال تغير المناخ، وإلى تعزيز قدرتها على مجابهة هذه التحديات وغيرها من خلال تقوية قدرتها على الصمود، وتشدد في هذا الصدد على أهمية أن تتعاون البلدان جميعها وسائر الأطراف الفاعلة على وضع وتنفيذ مزيد من التدابير العملية على الصعيدين الوطني والدولي بصفة عاجلة، وذلك بغية بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود لكي يتسنى لها تحمّل الصدمات الاقتصادية وتتمكن من التخفيف من آثارها السلبية، وتحمّل الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والتغلب عليها، وتعزيز النمو المستدام وحماية التنوع البيولوجي، وتحمّل الأخطار الطبيعية للتقليل من مخاطر الكوارث، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول؛

٣٥ - ***تحيط علما*** بتقرير الأمين العام عن تخفيف حدة الأزمات في أقل البلدان نموا وبناء قدرتها على الصمود، بما في ذلك استنتاجه أن الاستراتيجيات والآليات المتعددة الأطراف للحد

من المخاطر أثبتت أنها غير كافية لأقل البلدان نموا، وفي هذا الصدد، ولمعالجة هذه المسائل، تؤكد أهمية تحسين تنسيق وفعالية مبادرات بناء قدرة أقل البلدان نموا على الصمود عن طريق الاستفادة من التدابير القائمة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي للتصدي لأنواع مختلفة من الكوارث والصدمات، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام؛

٣٦ - ***تهنئ*** البلدان التي رفعت من قائمة أقل البلدان نموا، وتلاحظ مع التقدير إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع من القائمة والانتقال التي ستتبعها، وتطلب إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق؛

٣٧ - ***تكرر توصيتها*** بأن يقوم البلد الذي يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة الثنائيين والمتعددي الأطراف، بإنشاء الآلية الاستشارية المنصوص عليها في قرارها ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من أجل تيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها والتفاوض على مدتها وإنهاء العمل بها تدريجيا لفترة تناسب حالة التنمية في البلد، وبأن تُدمج هذه الآلية في سائر العمليات الاستشارية والمبادرات ذات الصلة التي تتم بين البلد الذي يُرفع اسمه من فئة أقل البلدان نموا وشركائه في التنمية؛

٣٨ - ***تدعو*** شركاء التنمية إلى أن يتيحوا في الوقت المناسب معلومات عن تدابير الدعم المقدم لبلدان محددة وما يتصل بها من تدابير تكفل الانتقال السلس لأقل البلدان نموا في مجالات الدعم المالي والمساعدة التقنية والتدابير المتصلة بالتجارة، بما في ذلك أطرها الزمنية وخصائصها وطرائقها؛

٣٩ - ***تقر*** بأن رفع اسم بلد من قائمة أقل البلدان نموا يرمز إلى ما حققه على المدى الطويل من تقدم اجتماعي واقتصادي كبير، بالتغلب على العوائق الهيكلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويطرح أيضا العديد من التحديات للبلدان التي يرفع اسمها منها، والتي ما زالت تواجه نقاط ضعف أمام صدمات وأزمات مختلفة؛

٤٠ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يستفيض في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة عن تنفيذ تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة، على النحو المطلوب في قرارها ٢١٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بما يشمل البلدان التي يرفع اسمها والبلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا، بما في ذلك السبل التي يمكن بها دعم البلدان التي رفع اسمها في مسارها الإنمائي؛

٤١ - ***تدعو*** الشركاء في التنمية إلى النظر في المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا، وهي تحديدا نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، والدليل القياسي للأصول البشرية، ومؤشر الضعف الاقتصادي، كجزء من معاييرها المتعلقة بتخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية؛

٤٢ - ***تسلّم*** بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها داخل الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤٣ - ***تحيط علما*** بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لصالح أقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر أيضا دعوتها الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في جدول أعمال المجلس؛

٤٤ - ***تشدد*** على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا وشواغلها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها الرئيسية؛

٤٥ - ***تكرر طلبها*** إلى الأمين العام أن يقوم، حسب الاقتضاء، بإدراج المسائل التي تهمّ أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتصلة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات ذات الصلة من أجل دعم تحقيق الأهداف المبينة في برنامج عمل اسطنبول؛

٤٦ - ***تشجع بقوة*** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على أن تساهم في الوقت المناسب في الصندوق الاستئماني لدعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعما لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ولمشاركة ممثلي أقل البلدان نموا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي المنتديات الأخرى المعنية، وتعرب في هذا الصدد عن تقديرها للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستئماني؛

٤٧ - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وبرنامج عمل اسطنبول وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين البند الفرعي المعنون ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا“ في إطار البند المعنون ”مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة“، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الجلسة العامة ٧٤
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧